

استخدام أنموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين
الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

*Use the Vector autoregressive model (VAR) to study the relationship between
Direct Foreign Investment and economic growth in Algeria*

د. حنان بن عوالي¹

جامعة الشلف - الجزائر

hanane.benaouali@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/03/03

تاريخ الاستلام: 2019/06/20

Abstract:

In this research we try to examine the relationship between direct foreign investment and economic growth in Algeria Using the Vector autoregressive model (VAR) by testing the causality and cointegration methodology. So the results of the study showed a direct causal relationship between direct foreign investment and economic growth and it's not changable between them. Means that those changes in direct foreign investment contributes to explain those variations in the total local results in Algeria.

Key words:

Vector autoregressive, Direct Foreign Investment, economic growth, causality.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد العناصر الرئيسية لإنجاح عملية النمو الاقتصادي. ونظرا لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات، فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة. وباعتبار أن معظم دول العالم تسعى إلى إحداث معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك بانتهاج سياسات مختلفة تقود إلى تحقيق هذا الهدف. فقد ركزت الجزائر كغيرها من الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك اقتصادها وتنويع قاعدتها الإنتاجية. لكن يجب القول أن عملية جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع عملية النمو يجب ألا تكون مطلقة، لأن الأمر يتوقف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، فقد أثبتت التجربة أنه قد تتواجد رؤوس الأموال ولكن دون إحداث النمو المنشود. ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة والمتمثلة في: ما هي علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر

بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

-وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي.

-وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

1 - المؤلف: حنان بن عوالي، hanane.benaouali@gmail.com

-عدم وجود أي علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .

أما الهدف من هذا البحث فيتمثل في تحديد طبيعة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، والخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة والتي من الممكن أن تساعد في توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي.

ولمعالجة إشكالية البحث، فإننا اتبعنا في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، باعتباره الأنسب لتقدم صورة وصفية تحليلية لعناصر الدراسة، إضافة إلى المنهج الاستقرائي المتمثل أساسا في استعمال أدوات القياس الاقتصادي، لمحاولة إظهار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وقصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع قسمناه إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المحور الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر

المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمارات الأجنبية هي امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى وذلك سواء كان بحق أو دون الحق في إدارة تلك الأصول وسواء كان لفترة قصيرة أو طويلة وغالبا ما تكون طويلة الأجل، وذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة وعادة ما تقترن هذه الاستثمارات بعائد عليها. و تقسم هذه الاستثمارات إلى: استثمارات أجنبية مباشرة و استثمارات أجنبية غير مباشرة.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوجد عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

- تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها: "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، وذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".¹
 - أما صندوق النقد الدولي فيعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".²
 - وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية ، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر(عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة. وقيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر".³
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة".

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد صورتان من صور الاستثمار الأجنبي المباشر هما كالتالي:⁴

1. الاستثمار المشترك:

يرى كولدي "Kolde" أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية... إلخ. أما تيربسترا "Terpstra" فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

وتكمن مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة في التالي:

- الاستثمار المشترك يساهم بصفة عامة في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.
- خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
- تنمية قدرات المدراء الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وحلفية مع الأنشطة الاقتصادية والخدمات المختلفة بالدول المضيفة.
- يعتبر أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا ويرجع هذا إلى تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة الاستقلال.

أما عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة فهي كالتالي:

- مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأس المال الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة لمستثمر أجنبي.
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروعات مما يصبح من المحتمل أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة المضيفة الخاصة بفرص التوظيف أو التحديث التكنولوجي أو إشباع حاجات السوق المحلية.

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي:

تعتبر مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، في حين نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، والسبب في ذلك هو الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية، كسيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية. ومع ذلك نجد أن بعض الدول النامية في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

وتتلخص مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في الآتي:

- إن كبر حجم المشروعات وما يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة تؤدي إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات المختلفة مع احتمال تقليل الواردات ووجود فائض للتصدير وما يترتب على ذلك من تحسين في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.

- نظرا لكبر حجم هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمشروعات المشتركة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير.

أما عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فتكمن في أن الدول المضيفة (خاصة النامية) تخشى أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

ثالثا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف خاصة به، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدوافع.⁵

1. دوافع المستثمر الأجنبي: تتمثل دوافع المستثمر الأجنبي في:

- البحث عن الاستثمارات التي تتمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول.
- التخلص من مخزون سلعي راكد، والبحث عن أسواق جديدة.
- التخلص من التكنولوجيا القديمة، والتخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيفة.
- النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية، واختيار منتجات جديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف.
- الاستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيفة.
- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة، والاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة.
- السيطرة على الدول المحلية التي تقام فيها الاستثمارات الأجنبية من خلال عملها داخل هذه الأسواق ومقاومة المنافسة بصورة فعالية وخاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حوافز تشجيعية.

2. دوافع الدولة المضيفة: تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف استراتيجية و التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد، ومن أهم هذه الدوافع نذكر مايلي:

- تحقيق التقدم الاقتصادي، و جذب الاستثمارات الدولية.
- الحصول على التكنولوجيا، وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية، وتحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة.
- توظيف عوامل الإنتاج المحلية بأسعار أقل مما هو متاح لهذه المشروعات في الدول التي تتجه منها وهو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج هذه المشروعات.
- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة، والتوسع في الصناعات الخدمية كالسياحة والتأمين .
- تنمية التجارة الخارجية، وتحسين المركز التنافسي للدولة.

المحور الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

تصدر النمو الاقتصادي اهتمام الكثير من البحوث الاقتصادية وواضعي السياسات الاقتصادية وأصحاب القرارات في البلدان المتقدمة والنامية. ولقد اهتم به عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين للوقوف على محدداته وأساليب تحقيقه. فهو يمثل منذ القدم هدفا تسعى إليه جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافات وأيدلوجياتها.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد شغل النمو الاقتصادي أذهان الكثير من الاقتصاديين، وبهذا تراكم عبر الزمن العديد من التعاريف الخاصة به، نورد بعضها كما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد".⁶

- ويعرف كذلك بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي (متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان) مع مرور الزمن".⁷

- ويمكن تعريفه بأنه: "هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج الوطني أو الدخل الوطني، ويعرف أيضا أنه الزيادة في سلم متاحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي".⁸

من خلال ما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه: "تحقيق ارتفاع في الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي خلال الزمن، وغالبا ما يتم قياس معدل النمو الاقتصادي باستخدام المعدل الخاص بالناتج الداخلي الإجمالي أو الدخل الوطني الحقيقي، إلا أن العديد من الاقتصاديين يستعملون معدل نمو دخل الفرد الحقيقي الذي هو عبارة عن ناتج قسمة الناتج الداخلي الإجمالي على عدد أفراد القطر الواحد".⁹

ويمكن تقسيم النمو الاقتصادي إلى صنفين:¹⁰

- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتجسد هذا النمو عندما ينمو كلا من معدل نمو الدخل والسكان بنقس النسبة، بمعنى الدخل الفردي يكون مستقر.

- **النمو الاقتصادي المكثف:** يتجسد هذا النمو عندما ينمو الدخل أكثر من معدل نمو السكان مما ينجر عنه ازدياد الدخل الفردي. ويعتبر النمو الاقتصادي هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج الوطني، الدخل الوطني، ...)، وينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتقدمة، أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع.¹¹

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

تتمثل مقاييس النمو الاقتصادي في:¹²

1. **الدخل الوطني الكلي:** حيث اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت المهجرة من وإلى الخارج.
2. **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** اقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

3. متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كذلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد " Charles Kindleberger " أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل، لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث: معدل النمو = (الدخل الحقيقي للفرد للفترة $t-1$ - الدخل الحقيقي للفرد للفترة $t-1$) / الدخل الحقيقي للفرد للفترة $t-1$.

و يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4. معادلة " Singer " : حيث في سنة 1952 وضع " Singer " معادلة النمو الاقتصادي التالية: $D = SP - R$

حيث أن: D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

P: إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة).

R: معدل نمو السكان.

حيث قام " Singer " بافتراض أن $S = 6\%$ من الدخل الوطني، و $P = 0,2\%$ و $R = 1,25\%$ فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو $D = -0,5$ ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات " Singer " كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.

ثالثا: شروط تحقيق النمو الاقتصادي: إن تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي:¹³

1. تراكم رأس المال مستملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار)، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، فتحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

2. لنمو السكاني وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكون بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتناع البطالين.

3. التقدم التكنولوجي الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي. أما فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي¹⁴:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.

- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة.

المحور الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر

خلال مرحلة التسعينيات بذلت الجزائر مجهودات كبيرة فيما يخص المجال القانوني المؤسسي والاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب، حيث كرست حرية الاستثمار كمبدأ من جهة، وعملت على تحفيزها من جهة أخرى. وبالنسبة لتقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصريح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2016) فيمكن توضيحها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصريح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2016)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة(%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة(%)	منصب الشغل	النسبة(%)
الزراعة	14	1.70%	4373	0.20%	618	0.52%
البناء	137	16.67%	77661	3.50%	23040	19.28%
الصناعة	495	60.22%	1783922	80.48%	70793	59.23%
الصحة	6	0.73%	13572	0.61%	2196	1.84%
النقل	25	3.04%	14820	0.67%	1727	1.44%
السياحة	14	1.70%	113772	5.13%	6309	5.28%
الخدمات	130	15.82%	119139	5.37%	13342	11.16%
الاتصالات	1	0.12%	89441	4.03%	1500	1.25%
المجموع	822	100%	2216699	100%	119525	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع إلكتروني: <http://www.andi.dz> ، اطلع عليه بتاريخ: 11 / 02 / 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة يعتبر أهم قطاع استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2016، وقد احتل قطاع البناء المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى مثل: الزراعة، الصحة، النقل، السياحة والاتصالات فلم تخصص بالمستويات المرغوبة رغم دورها في الاقتصاد، حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن القول أن أوروبا تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع، ثم الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثالثة والدول الآسيوية في المرتبة الرابعة، ثم الدول متعددة الجنسيات في المرتبة الخامسة وتليها أمريكا في المرتبة السادسة والدول الإفريقية في المرتبة السابعة، أما أستراليا فتحلت المرتبة الأخيرة. أما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية (تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر) قائمة الدول المستثمرة في الجزائر، فيما احتلت أوروبا المرتبة الثانية والدول الأوروبية المرتبة الثالثة. وبهذا فقد ركزت الجزائر كغيرها من الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك اقتصادها وتنويع قاعدتها الإنتاجية.

إن مصدر البيانات المستخدمة في هذا المحور هو الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات (ONS)، وهي عبارة عن إحصائيات سنوية للفترة الممتدة ما بين سنة 1990 وسنة 2016. والمتغيرات المستخدمة في الدراسة هي: FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر) و GDP (الناتج الداخلي الخام).

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل: الجدول التالي يبين نتائج اختبار ديكي فولر.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار ديكي فولر للسلاسل $IGDP$ و $IFDI$

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	Prob	t_{cal}	Prob	t_{cal}		
0.463	-3.595	-2.212	0.113	1.230	0.124	1.493	3	$IFDI$
0.721	-2.986	-1.042	0.177	1.393	-	-	5	
0.912	-1.954	1.009	-	-	-	-	1	
$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	Prob	t_{cal}	Prob	t_{cal}		
0.244	-3.595	-2.701	0.142	0.701	0.061	-1.065	3	$IGDP$
0.384	-2.981	-1.744	0.090	1.164	-	-	2	
0.532	-1.954	-0.393	-	-	-	-	1	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود اتجاه عام وكذلك عدم وجود الحد الثابت في كل من $IFDI$ و $IGDP$ لأن الاحتمال الخاص بكل منهما أكبر من 0.05. ووجود جذر أحادي في كل من $IFDI$ و $IGDP$ لأن الاحتمال الخاص به أكبر من 0.05. وبالتالي السلسلتين غير مستقرتان وهما من النوع "DS". ولجعلهما مستقرتان لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى. و الجدول التالي يبين نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلاسل $dIFDI$ و $dIGDP$.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلاسل $dIFDI$ و $dIGDP$

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	Prob	t_{cal}	Prob	t_{cal}		
0.000	-3.603	-6.467	0.278	1.110	0.636	-0.497	3	$dIFDI$
0.000	-2.986	-6.590	0.143	1.515	-	-	2	
0.000	-1.955	-6.262	-	-	-	-	1	
$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	Prob	t_{cal}	Prob	t_{cal}		
0.000	-3.603	-5.480	0.985	0.018	0.812	-0.240	3	$dIGDP$
0.000	-2.986	-5.592	0.667	-0.435	-	-	2	
0.000	-1.955	-5.672	-	-	-	-	1	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود اتجاه عام وكذلك عدم وجود الحد الثابت لأن $prob > 0.05$ ، وعدم وجود جذر أحادي لأن $prob < 0.05$. وبالتالي السلسلتين $dIFDI$ و $dIGDP$ مستقرتان عند الفروق من الدرجة الأولى.

ثانيا: دراسة التكامل المتزامن

نقول عن السلسلة الزمنية X_t أنها متكاملة من الدرجة d ($d \geq 1$)، إذا كان بالإمكان القيام بعدد من الفروقات يساوي d للحصول على سلسلة مستقرة. ونرمز لها كما يلي: $X \rightarrow I(d)^{15}$. ومن خلال ما سبق نلاحظ أن $dIFDI$ و $dIGDP$ متكاملتان من نفس الدرجة $((I(1))$)، وهذا يدل على إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بينها، إلا أن هذا غير كافي للحكم على وجود هذه العلاقة، لذلك لا بد من إجراء اختبار "Johansen"، وهذا بالاستعانة باختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى. لكن قبل هذا يجب تحديد درجة تأخير النموذج VAR للمتغيرات في شكل مستويات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تحديد درجة التأخير للنموذج VAR

	التأخير				المعيار
$P = 4$	$P = 3$	$P = 2$	$P = 1$		
4.029656	3.692946	3.365837	3.059739	AIC	
4.918303	4.384117	3.859530	3.355955	SC	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير المثلى هي: $P = 1$. لهذا سنجري الاختبار على $VAR(1)$ بالاعتماد على: الفرضية الأولى: غياب الثابت ومركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن، وغياب الحد الثابت في النموذج VAR المستخدم لإجراء عملية الاختبار. والجدولين التاليين يبينان نتائج اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين كل من: $dIFDI$ و $dIGDP$

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None ($r = 0$)	0.136131	3.889183	12.32090	0.7268
At most 1 ($r = 1$)	0.009191	0.230835	4.129906	0.6889
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

إن اختبار الأثر يكون في ظل الفرضيتين التاليتين: $H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$ و $H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$ من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أقل من القيمة المحدولة لها عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم (H_0)، أي لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. أما نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None ($r = 0$)	0.136131	3.658347	11.22480	0.6832
At most 1 ($r = 1$)	0.009191	0.230835	4.129906	0.6889
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

نلاحظ أن نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى هي الأخرى جاءت مدعمة لنتائج اختبار الأثر، فالقيمة المحسوبة لإحصائية هذا الاختبار أقل من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم (H_0)، أي لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

الفرضية الثانية: وجود الثابت (غياب مركبة الاتجاه العام) في علاقة التكامل المتزامن، ووجود الحد الثابت في النموذج VAR المستخدم لإجراء عملية الاختبار. و الجدول التالي يبين نتائج اختبار الأثر :

الجدول رقم(7): نتائج اختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None ($r = 0$)	0.184995	6.516096	15.49471	0.6345
At most 1 ($r = 1$)	0.054539	1.402063	3.841466	0.2364
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أقل من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم (H_0)، أي لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. أما نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(8): نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None ($r = 0$)	0.184995	5.114033	14.26460	0.7274
At most 1 ($r = 1$)	0.054539	1.402063	3.841466	0.2364
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية القيمة الذاتية العظمى أقل من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم ، أي لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

ثالثا: تقدير النموذج واختباره

1. تقدير النموذج:

بما أنه لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، إذن يمكننا تطبيق نموذج VAR، لكن قبل هذا يجب تحديد درجة التأخير (باستخدام السلاسل المستقرة) كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم(9): تحديد درجة التأخير للنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-32.67001	1.263634	0.115686	3.515455	3.813012	3.585551
1	-33.40159	NA*	0.085666*	3.218326*	3.317512*	3.241691*
2	-32.16921	0.773957	0.161051	3.833565	4.329493	3.950391
3	-31.48848	0.928274	0.224322	4.135316	4.829616	4.298872
4	-28.10323	4.000747	0.250865	4.191203	5.083874	4.401489

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير المناسبة للنموذج VAR هي : $P = 1$. وتطبيق طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على

النتائج التالية :

$$DLGDP = 0.6502* DLGDP (-1) + 0.1361*DLFDI(-1) + 1.44$$

2.07 -2.95 1.98

$$R^2 = 0.2687 F = 13.42$$

$$DLFDI = 1.2458 * DLFDI (-1) + 0.0697* DLGDP(-1) - 0.11$$

- -2.08 1.04

$$R^2 = 0.1503 F = 4.091$$

تشرح المعادلة الأولى التغير في $dIGDP$ بدلالة قيمته السابقة والقيمة المؤخر ل $dIFDI$ ، ومن خلال نتائج تقدير النموذج VAR(1)

استخلاصنا النتائج التالية :

- معنوية المعلمات المكونة للمعادلة (ماعدا الثابت)، لأن احصائية ستيندنت المحسوبة (t_{cal}) أكبر من القيمة المحدولة ($t_{tab(5\%)} = 2.069$) .

- المعنوية الكلية للمعادلة مقبولة، لأن احصائية فيشر المحسوبة ($F_{cal} = 13.42$) أكبر من القيمة المحدولة ($F_{tab(5\%)} = 3.42$) . وهذا يعني أن المعادلة مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

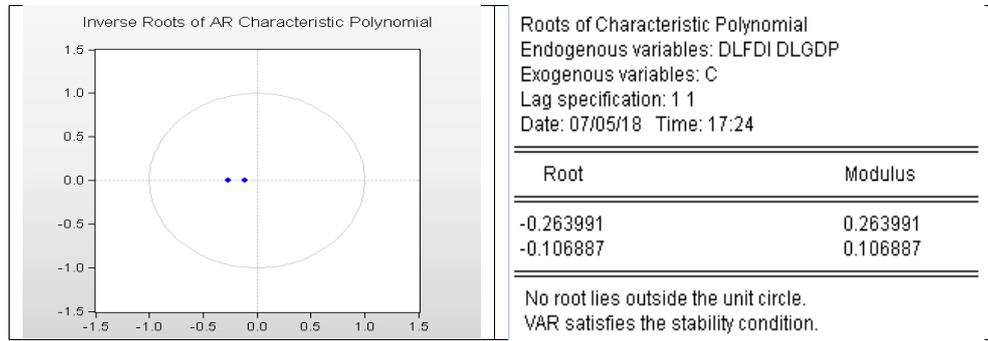
- قدرة المعادلة على شرح التغيرات التي تطرأ على $dIGDP$ ، إذ تشير قيمة معامل التحديد إلى أن 26.87% من التغير الكلي في $dIGDP$ مفسرة بدلالة قيمته السابقة والقيمة المؤخرة لـ $dIFDI$ ، والباقي (73.13%) يعود للأخطاء أو لمتغيرات أخرى لم تدرج في المعادلة.

- وجود علاقة طردية بين التغير في $dIGDP$ بقيمته السابقة والقيمة المؤخرة بسنة واحدة للتغير في $dIFDI$

2. اختبار النموذج: اختبار النموذج لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه، وذلك عن طريق مجموعة من الاختبارات الاحصائية.

- اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من استقرارية النموذج $VAR(1)$ نستخدم اختبار الجذور العكسية (Inverse Roots)، ويعتبر النموذج مستقر إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد (أي أنها تقع داخل دائرة الوحدة)، والشكل التالي يبين نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم(1): نتائج اختبار استقرارية النموذج $VAR(1)$



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

من خلال الشكل نلاحظ أن جميع الجذور ذات قيمة أقل من الواحد، وتقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج

$VAR(1)$ يستوفي شروط الاستقرار.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يعتبر غياب الارتباط الذاتي للأخطاء من أهم الشروط التي ينبغي توفرها في النماذج المقدر باستخدام

طريقة المربعات الصغرى، وهنا يتم استعمال اختبار مضاعف لاغرانج المتعدد (LM)، وذلك باختبار الفرضيتين التاليتين: H_0 : عدم

وجود الارتباط الذاتي للأخطاء و H_1 : وجود الارتباط الذاتي للأخطاء

والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار من أجل درجات مختلفة من الارتباط بين أخطاء النموذج.

الجدول رقم(10): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج المتعدد

Lags	1	2	3	4
LM-Stat	2.184453	0.911687	0.765269	3.066040
Prob	0.7019	0.9229	0.9430	0.5468

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

من خلال الجدول نلاحظ أنه من أجل درجات مختلفة للارتباط بين أخطاء النموذج فإن احتمال (Prob) الاحصائية (LM-Stat)

أكبر من القيمة 0.05، وهذا ما يعني قبول الفرضية H_0 (عدم وجود الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج).

رابعا: تحليل ديناميكية النموذج المقدر

بعد التأكد من صلاحية النموذج وملائمته للتعبير عن تغيرات المتغيرات المدروسة، فإنه يمكن استخدامه لدراسة وتحليل مختلف

العلاقات المحتمل وجودها بين هذه المتغيرات، وذلك باستخدام أدوات تحليل خاصة تنفرد بها نماذج VAR وهي:

1. دراسة السببية: إن اختبار السببية حسب "Granger" يمكن أن يتم بالاعتماد على إحصائية فيشر أو باستخدام إحصائية χ^2 لـ "Wald"، إلا أنه يفضل الاعتماد على الثانية¹⁶. ويكون اختبار السببية تحت الفرضيتين التاليتين: H_0 : غياب العلاقة السببية و H_1 : وجود العلاقة السببية. والجدول التالي يبين النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم(11): نتائج اختبار السببية لـ "Granger"

الاختبار	الفرضيات الصفرية المختبرة	إحصائية (Khideux-Wald) المحسوبة	الاحتمال
1	$dIFDI$ لا تسبب $dIGDP$	6.241356	0.0397
2	$dIGDP$ لا تسبب $dIFDI$	0.159637	0.6471

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews 9"

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي :

- نرفض الفرضية الصفرية في الاختبار (1)، أي وجود علاقة سببية حسب مفهوم "Granger" تنتجه من $dIFDI$ نحو $dIGDP$. أي أن $dIFDI$ تفسر $dIGDP$.
- نقبل الفرضية الصفرية في الاختبار (2)، أي عدم وجود علاقة سببية حسب مفهوم "Granger" تنتجه من $dIGDP$ نحو $dIFDI$. أي أن $dIGDP$ لا تفسر $dIFDI$.

إذن يمكن القول بأنه توجد سببية بين $dIFDI$ و $dIGDP$ وهذه السببية ليست متبادلة بينهم (أي أنها في اتجاه واحد).

2. تحليل دوال الاستجابة:

توضح دوال الاستجابة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات في النظام، وهي تساعد على الكشف على مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين متغيرات الدراسة. ونتائج تحليل دوال الاستجابة مبينة في الجدول التالي :

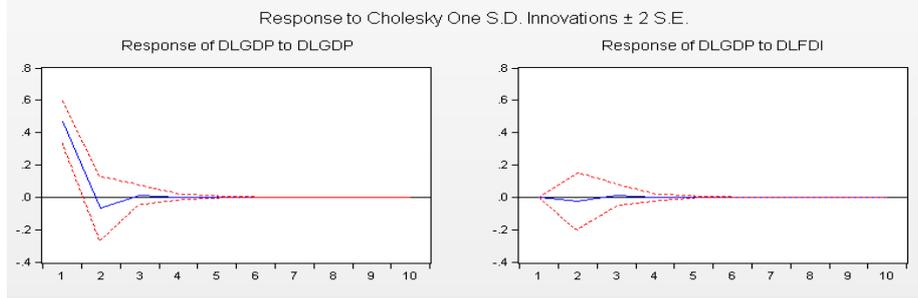
الجدول رقم(12): استجابة $dIGDP$ للتقلبات في $dIFDI$

Response of DLGDP:		
Period	DLGDP	DLFDI
1	0.465975 (0.06590)	0.000000 (0.000000)
2	-0.069294 (0.09865)	-0.025919 (0.08906)
3	0.012551 (0.03041)	0.009613 (0.03359)
4	-0.002700 (0.00879)	-0.002834 (0.01083)
5	0.000647 (0.00261)	0.000780 (0.00336)
6	-0.000164 (0.00078)	-0.000209 (0.00102)
7	4.25E-05 (0.00023)	5.56E-05 (0.00031)
8	-1.11E-05 (6.8E-05)	-1.47E-05 (9.1E-05)
9	2.93E-06 (2.0E-05)	3.89E-06 (2.7E-05)
10	-7.73E-07 (5.8E-06)	-1.03E-06 (7.8E-06)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews 9"

عند حدوث صدمة في $dIFDI$ بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثرا متناوبا (إيجابي ثم سلبي) على $dIGDP$ وذلك على طول فترة الاستجابة، حيث بلغت الاستجابة قمتها في الفترة الأولى لتواصل بعدها الانخفاض إلى غاية نهاية فترة الاستجابة. ويمكن توضيح ما سبق في الأشكال التالية:

الشكل رقم(2): استجابة $dlGDP$ للصدمات بمقدار انحراف معياري واحد



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

3. تحليل تباين الخطأ: يقصد بتحليل التباين مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ¹⁷ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(13): نتائج تجزئة تباين الخطأ

Variance Decomposition of DLGDP:			
Period	S.E.	DLFDI	DLGDP
1	0.465975	0.216620	99.78338
2	0.471811	0.592133	99.40787
3	0.472076	0.638033	99.36197
4	0.472092	0.641911	99.35809
5	0.472093	0.642201	99.35780
6	0.472094	0.642222	99.35778
7	0.472094	0.642224	99.35778
8	0.472094	0.642224	99.35778
9	0.472094	0.642224	99.35778
10	0.472094	0.642224	99.35778

Cholesky Ordering: DLFDI DLGDP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 9 "

إن تجزئة التباين تشير إلى أن تباين خطأ التنبؤ لـ $dlGDP$ ناتج بنسبة 99.78% عن قيمته السابقة في المدى القصير (فترة تنبؤ واحدة في المستقبل)، لتبقى نفس النسبة تقريبا حتى الفترة العاشرة، في حين نلاحظ أن $dlFDI$ يساهم في تفسير تباين خطأ تنبؤ $dlGDP$ بنسبة 64.22% في فترة التنبؤ العاشرة، بعدما كان يمثل 21.66% في فترة التنبؤ لسنة واحدة.

5. تحليل النتائج: من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- قدرة المعادلة VAR على شرح التغيرات التي تطرأ على $dlGDP$ ، إذ تشير قيمة معامل التحديد إلى أن 26.87% من التغير الكلي في $dlGDP$ مفسرة بدلالة قيمته السابقة والقيمة المؤخرة لـ $dlFDI$ ، والباقي يعود للأخطاء أو لمتغيرات أخرى لم تدرج في المعادلة.
- وجود علاقة طردية بين التغير في $dlGDP$ بقيمته السابقة والقيمة المؤخرة بسنة واحدة للتغير في $dlFDI$ ، كما أن النموذج $VAR(1)$ مستقر. و لا يوجد ارتباط ذاتي لأخطاء النموذج.
- وجود علاقة سببية حسب مفهوم " Granger " تتجه من $dlFDI$ نحو $dlGDP$. أي أن $dlFDI$ تفسر $dlGDP$.
- ومن خلال هذ النتائج أثبتت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي. أما باقي الفرضيات فهي فرضيات غير صحيحة.

خاتمة:

إن معظم دول العالم تسعى إلى إحداث معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك بانتهاج سياسات مختلفة تقود إلى تحقيق هذا الهدف. وقد أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية (بصفتها مولدة للدخل) من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. وقد ركزت الجزائر كغيرها من الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك اقتصادها وتنويع قاعدتها الإنتاجية. و في هذا البحث قمنا بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج VAR بسبب عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، ولقد توصلنا إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي. ومن بين الاقتراحات التي نرى أنها مناسبة لتحفيز الاستثمار الأجنبي وزيادة استقطابه هو القيام بمحاربة الفساد الإداري والمالي واعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل نمط من أنماط التدفقات العالمية لرأس المال والتكنولوجيا والكفاءات الإنتاجية العالية.

الهوامش:

- ¹ - علي أحمد جاد كرم، الأسس النظرية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المختلفة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، العدد الثاني، 1989، ص 173.
- ² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.
- ³ - Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, *économie internationale*, 10 ème édition, Economica, Paris, 1996, P: 822.
- ⁴ - عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2010، ص ص 13-15.
- ⁵ - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 36.
- ⁶ - محمد عبد العزيز عجامية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 51.
- ⁷ - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص 07.
- ⁸ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين حسن حمود، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص 31.
- ⁹ - هايد حميد، أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 2011-2210، ص 34.
- ¹⁰ - Jacques Brasseul, *Introduction à l'économie du développement*, Armond colin édition, Paris, 1993, p 13.
- ¹¹ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 39-40.
- ¹² - محمد عبد العزيز عجامية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 65.
- ¹³ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص 30.
- ¹⁴ - بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008 - 2009، ص 10.
- ¹⁵ - D.N. Gujarati, *Basic Econometrics*, 4th edition, Mc Graw-Hill, Irwincompanies Inc NewYork, 2003, p 805.
- ¹⁶ - نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 144.
- ¹⁷ - سليم حمود، سليم حمود، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص 57.

قائمة المراجع:

1- المؤلفات:

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003؛
- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010؛
- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000؛
- محمد عبد العزيز عجايبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، مصر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالاسكندرية، 2000؛
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999؛
- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، القاهرة، مصر، دار القاهرة للنشر، 2001؛
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، الرياض، السعودية، دار المريخ للنشر، 2006؛
- D.N. Gujarati, **Basic Econometrics**, 4th edition, Irwincompanies Inc NewYork, Mc Graw-Hill , 2003;
- Jacque Brasseul, **Introduction à l'économie du développement**, Paris, Armond colin édition, 1993;
- Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, **économie internationale**, 10 ème édition, Paris, Economica, 1996;

2- الأطروحات:

- حايدهميد، أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي، المدرسة العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2210-2011؛
- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2012-2013؛
- نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012؛
- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008 - 2009؛

3- المقالات:

- سليم حمود، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012؛
- علي أحمد جاد كرم، الأسس النظرية لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المختلفة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، العدد الثاني، 1989؛

4- مواقع الانترنت:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (<http://www.andi.dz> (consulté le 11/07/2018).